مدير عام التخطيط والتعاون بمحافظة المحويت:

خمسة مليارات ريال اجمالي البرنامج الاستثماري للعام الحالي

■.. بالنظر إلى أهمية نظام السلطة المحلية فإنه بحد ذاته يعد مكسباً وطنياً حضارياً تحقق للشعب والوطن، وبرغم عمر تجربة السلطة المحلية القصير لأنها وبلغة الأرقام تصبح تجربة واعدة ومبشرة بمستقبل مزدهر ومشرق تنموياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً لأنها جاءت لتوسيع المشاركة الشعبية واكتمال حلقات البناء الديمقراطي لوطن الثاني والعشرين من مايو العظيم.

وعلى مستوى محافظة المحويت يمكن الاشارة الى السلطة المحلية من خلال المعطيات الميدانية والادارية والفنية وذلك من خلال الفهم والوعي المتنامي في أوساط المجالس المنتخبة والأجهزة التنفيذية الذي عكس نفسه على نجاح مهام السلطة المحلية بتعاون خلاّق يرقى الى مستوى الانسجام والتكامل، ومؤشر من مؤشرات النجاح هو حرص الجميع على تحصيل الايرادات ورفع الموارد المالية برغم شحتها وافتقار المحافظة الى الكثير من المصادر والموارد المالية كغيرها.

هنا تقام مشاريع هامة خدمية وتنموية يجري تنفيذها في كل من مجالات التعليم والصحة والمياه والطرقات بكلفة قدرها ٥ مليارات ريال ليأتي في طليعتها مشروع طريق المحويت – القناوص كمشروع هام يعول عليه الكثير في خدمة وإنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخدمة التنمية السياحية نتناولها في سياق لقاء قصير أجريناه بالمحويت مع الأخ/ غالب حسن البحري – مدير عام مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي.. وهذه حصيلة اللقاء:

لقاء/ مجاهد شاكر

● بداية تحدث الأخ مدير عام التخطيط بالمحويت عن تقييمه لأداء مهام السلطة المحلية وتسبة التنفيذ للبرنامج الاستثماري وخطة المحافظة لعام ٢٠٠٣م وجوانب القصور المرافق للتنفيذ.. فقال:

– ان تقييم البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٣م أظهر تحسناً كبيراً في مستوى تنفيذ المشاريع مقارنة بالأداء عام ٢٠٠٢م حيث بلغ نسبة الانفاق المالي أكثر من ٦٠٪ بعد أن كان في العام ٢٠٠٢م نحو ٣٠٪ وهذا دليل واضح على أن تجربة السلطة المحلية استطاعت التغلب على الكثير من المشاكل والمعوقات التي رافقت بداية العمل بنظام السلطة المحلية ومن أهم المشاكل ضعف امكانية المقاولين وعدم قدرتهم على السرعة أو الالتزام بعملية تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد.

● وحول أهم ملامح الخطة والموازنة لعام ٢٠٠٤م والجوانب التي تم التركيز عليها.. أجاب قائلاً:

– تكلفة طريق المحويت – القناوص ٣ مليارات ريال من أهم المشاريع وسينتهي العمل في النصف الأول من هذا العام.. والحديث عن المشاريع يعني الحديث عن التنمية عن اهتمام الدولة بالمواطن وما تتطلبه حياته من الخدمات الأساسية التي تساعده على الاستقرار والمشاركة في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي التي تسعى لتحقيقها القيادة السياسية بزعامة الأخ الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح الذي يعمل جاهداً على تحقيق التنمية المتوازنة في كافة محافظات الجمهورية، ومحافظة المحويت احدى المحافظات التي تشهد حركة غير عادية في جميع مجالات الحياة وهناك مشاريع الطرق والتي يأتي في طليعتها استكمال شق وتعبيد وسفلتة طريق المحويت – القناوص البالغ تكلفته أكثر من ثلاثة مليارات ريال.

ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع الحيوي خلال النصف الأول من هذا العام، وهناك مشاريع أخرى في مجال الكهرباء والاتصالات والمياه والزراعة والتعليم والصحة وغيرها من المشاريع الخدمية والتي تتجاوز كلفتها أكثر من خمسة مليارات ريال.

البرنامج الاستثماري

● ماذا عن البرنامج الاستثماري لهذا العام والمشاريع المنفذة فيه؟!

– ما يتعلق بالبرنامج الاستثماري لمحافظة المحويت لعام ٢٠٠٤م لا يختلف كثيراً عن البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٣م.. يحث يلاحظ أن المشاريع المعتمدة لعام ٢٠٠٤م والتي أعطيت الأولوية في إعداد مشروع الموازنة العامة للمحافظة وهو استكمال المشاريع الجاري تنفيذها وقد بلغ اجمالي اعتمادات البرنامج لهذا العام ٢٠٠٤م (١,٢٥٦,٨٢٩) ريالاً منها (٧٣٤,٨٦٣) ريالاً لمشاريع تنفذ مركزياً ومبلغ (٥,٢١٩,٩٦٦) ريالاً للمشاريع التي تنفذ محلياً، وهذا المبلغ خارج عن الاستثمارات المقدرة للمشاريع التي تنفذ من قبل مشروع التعليم الأساسي والأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية والصندوق الزراعي.

التزام فني

● كيف تجري عملية تنفيذ المشاريع؟!

– في ظل قانون السلطة المحلية الذي أعطى الصلاحيات لعملية المتابعة والاشراف للمشاريع الجاري تنفيذها في إطار المحافظة يلاحظ أنه لا يوجد مشاريع متعثرة أو التلاعب في المواصفات نتيجة لتعزيز الاشراف والمتابعة المستمرة من قبل أجهزة السلطة المحلية والذي أدى فعلاً الى رفع مستوى الأداء الفني والاداري لفروع الوزارات ومتابعة هذه المشاريع أولاً بأول والرفع بالاختلالات أو المخالفات إن وجدت الى قيادة السلطة المحلية ومن ثم الى قيادة السلطة المركزية فيما يتعلق بالمشاريع التي تنفذ مركزياً والعمل على معالجتها.

علاقة متميزة

● كيف تقيّمون طبيعة العلاقة بين المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية؟

– بالنسبة للعلاقة بين المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية فهي علاقة متميزة مبنية على الثقة في التعامل مع بعض المعالجات للمشاكل والظواهر التي تبرز هنا وهناك ولولا هذه العلاقة المتميزة لما استطاعت تجربة السلطة المحلية من تحقيق أهدافها في تقديم خدماتها لأفراد المجتمع المحلي ومتابعة تنفيذ المشاريع وفقاً لجداول الكميات والمواصفات الفنية المعتمدة من قبل المجالس المحلية.

عملية مستمرة

● الحد من الفقر أو برنامج يعنى بهذه المشكلة كما سمعنا.. تُرى ماهي الأولويات الواجب الاهتمام بها؟

– التنمية عملية مستمرة ومستدامة واحتياجات الناس كثيرة ومتعددة، خاصة في المناطق الريفية والتي تتسم بوعورة المناطق الجبلية والتباعد الجغرافي بين التجمعات السكانية والتي تشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية وتلبية متطلبات الناس برغم ما تم ويتم تنفيذه من مشاريع خدمية في جميع مديريات المحافظة، إلا أن الحاجة لاتزال قائمة لتنفيذ الكثير والكثير من المشاريع الخدمية التي تساعد السكان على الاستقرار في مناطقهم إذ تتزايد أعداد المهاجرين من الريف الى المدن هروباً من توفر الخدمات والمشاريع التنموية وتنفيذ المشاريع تخلق فرص عمل لتشغيل القوى العاملة ورفع مستوى دخل الفرد وهذا يمثل أولوية في برامج الدولة الى جانب تأهيل الريف بالخدمات العامة من أجل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لاسيما مشاريع المياه والطرق والكهرباء وغيرها من الخدمات التي تعمل على تحسين المستوى المعيشي للفرد.

لا تداخل

● وجود وحدة هندسية بالمحافظة هل تلعب الدور الذي لا يتعارض مع مرافق فنية أخرى؟

– إنشاء الوحدة الهندسية في المحافظة جاء من منطلقات قانون السلطة المحلية الذي يعمل على توحيد الجهود في عملية الاشراف والرقابة والمتابعة على تنفيذ المشاريع وتحت اشراف المجلس المحلي للمحافظة ولا يوجد أي تداخل بين الوحدة الهندسية والأجهزة الفنية الأخرى والتي أصبحت تعمل جميعها في اتجاه واحد وتنسيق وتفاهم مشترك ساعد كثيراً في تحسين عملية الرقابة والمتابعة للمشاريع واعداد الدراسات الفنية ورفعها الى المجلس المحلي لاقرارها والمصادقة عليها.

أبرز الهموم

● تُرى ماهي أبرز الهموم وأهم المشاريع التي تحتاجها المحافظة؟ وماهي المعوقات التي تواجه عجلة التنمية بالمحافظة؟

– إن الهم الأكبر الذي يواجه المحافظة هو شحة مواردها المالية نتيجة اعتماد السكان في نشاطهم على الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار الموسمية والتي قلّت في السنوات الأخيرة والجفاف ضاعف معاناة الناس وأدى الى ارتفاع حجم البطالة في المحافظة ومن ثم الزيادة المستمرة والمتصاعدة في عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر وهذا الأمر يتطلب مضاعفة الجهود في التوسع في بناء السدود والحواجز المائية لحجز مياه الأمطار والاستفادة منها في الري الزراعي وتشغيل العمالة الزراعية.

توسيع البرنامج

● المشاريع تتركز في بناء المدارس والوحدات الصحية، بينما توجد مشاريع لا تقل أهمية كالمياه مثلاً!!؟

– يلاحظ أن البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية خلال عامي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م ركز على المشاريع ذات الكلفة البسيطة مثل: المدارس والوحدات الصحية وهذا كان ناتجاً عن ضعف الموارد المالية، بالاضافة الى طبيعة الاحتياجات الملحة أمام أعضاء المجالس المحلية في تنفيذ وتوزيع المشاريع على أكبر عدد من المناطق المحرومة في اطار المديريات، وهذا الاتجاه سوف يتم توسيعه في المستقبل عند أعداد موازنة المحافظة والذي سيعطي أولوية للمشاريع الكبيرة والتي تخدم أكبر عدد من سكان المديرية مثل: الطرق المعبدة ومشاريع مياه الشرب، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على ايرادات كل مديرية. فكلما كانت الايردات كبيرة، كلما ساعدت على اعتماد مشاريع خدمية كبيرة.

ويرجع هذا في الأساس الى تقدير أعضاء المجالس المحلية وادراكهم لأهمية اعداد الخطط والبرامج وبما يتناسب مع أولويات المواطنين واحتياجاتهم الضرورية.

مقومات سياحية

● وعن الطبيعة التي تتميز بها المحويت ومدى الاهتمام بقطاع الاستثمار السياحي وجهود المحافظة لاستغلال هذه الثروة كمحافظة سياحية.. يقول الأخ/ مدير عام التخطيط بالمحويت:

– محافظة المحويت تعتبر من المحافظات الواعدة بالنشاط السياحي لما تمتلكه من مقومات سياحية وأثرية قابلة أن تكون فيها مراكز جذب للسياحة الداخلية والخارجية فتمثل مديرية شبام كوكبان ومديرية الطويلة والمحويت أهم المناطق التي أصبحت مهيأة لاقامة المرافق السياحية والأثرية لتوفر خدمات البنية التحتية فيها.

والمطلوب من السلطة المحلية العمل على تحديد المواقع السياحية في شبام كوكبان والطويلة ومركز المحافظة والترويج لاستغلالها وتشغيلها والاستفادة منها في خلق فرص العمل وتقديم الخدمات السياحية المناسبة.

بالاضافة الى المقومات الأخرى التي من شأنها تنشيط السياحة بالمحافظة وهي الاهتمام بالصناعات الحرفية الصغيرة ودعمها والعمل على تطويرها وتسويقها في المواقع السياحية داخل المحافظة وخارجها وبما يساهم في زيادة دخل الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وأعني الذين يعملون في الصناعات الحرفية التي تشتهر بها المحافظة منذ زمن طويل.

مدير ادارة البحث العلمي بجامعة حضرموت:

الجامعة تولي الاهتمام بالبحوث التطبيقية

■.. أدركت القيادة السياسية بزعامة الأخ/ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة عام ١٩٩٠م أهمية البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وذلك بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي والمؤسسات والمراكز البحثية في الجامعات اليمنية لإجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات والمشاركة بفعالية في اللقاءات والمؤتمرات العلمية، وغيرها لخدمة وخطط التنمية.. ولتسليط الأضواء حول ذلك التقيت بالأخ الدكتور/ ناجي جعفر الكثيري – مدير ادارة البحث العلمي بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا– الذي تحدث في البداية عن أهمية إنشاء مجلس البحث العلمي بالجامعة.. قائلاً:

المكلا/ أحمد محمد بن زاهر

□ ناجي جعفر الكثيري

– حقيقة ومنذ البداية هيأت جامعة حضرموت تسخير الامكانات المتاحة بعد قناعة راسخة أن البحث العلمي هو أساس تقدم المجتمعات ووسيلة لتحقيق عناياتها في النماء والارتقاء والجامعة ولدورها المتعاظم في جميع نشاطات البحث العلمي ومجالاته ما ينبغي توافره من المقومات والمقدمات اللازمة التي ربما وفي وقت مضى كانت دون المستوى المنشود – عندما تصدرت مشاغل التأسيس خلال الأعوام ٩٤/ ١٩٩٦م جل اهتمامات الجامعة وهي محقة في ذلك من أجل إرساء اللبنات الحقيقية الأولى للجامعة كصرح علمي يعول على دوره المرتقب بالمجتمع والتنمية وإنه رغم مشاغل التأسيس كان للنشاط البحثي وعلى مختلف التخصصات العلمية والأدبية عبر السنوات اللاحقة – حضوراً طيباً تجسد ذلك في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل، وفي عدد من المجلات العلمية والمؤلفات الأكاديمية والمنهجية، كما كان للبحث العلمي تمثيل اقليمي ودولي في كثير من المؤتمرات والندوات، وكذلك نجاح تجربة الدراسات العليا بكليات التربية – كل هذا أوجد تفرداً نوعياً لمهام ودور الجهات الأكاديمية بالجامعة – وساهم في رفد البحث العلمي والدراسات العليا بالنجاح المثمر ونطمح للمزيد في المستقبل القريب.

تحقيق الأهداف

● كيف تجدون تحقيق جل الأهداف في ظل الوسائل المكنة والامكانيات المتاحة؟!

– تتمحور الأهداف في تفجير الطاقات الخلاقة والفكر العلمي المستنير والدفع بأعضاء هيئة التدريس وبالهيئات المعنية بالبحث والدراسات بالمراكز العلمية التخصصية التابعة للجامعة الى تطوير المدارك العلمية والى تفعيل النشاط البحثي كي يتلاءم ومستوى رفع الدور العلمي للجامعة، وذلك بهدف ربط هذا النشاط بما يفيد المجتمع في مستقبل اقتصاده وسلامته وأمنه، وبالتالي في تقدمه الحضاري على أن يكون ذلك في اطار من الخطط الجادة والتنسيق العلمي الجيد حرصاًعلى ترشيد الامكانيات وارشاد العمل البحثي ضمن تكامل مفيد بين التخصصات العلمية بالكليات والمراكز المتعددة، توافقاً والاحتياجات والمخرجات المرجوة من وراء هذا القصد من أجل استمرار النجاح العلمي متوافراً، متجدداً، لا ميكانيكياً مكروراً ونود هنا التأكيد على أهمية تأصيل الخطط البحثية والتدقيق في اختيارات الأبحاث والدراسات أن تمثل حلولاً فعلية لمشاكل واقعية لتذليل ما يجابه الانتاج والخدمات بالمجتمع من معوقات أي ربط البحث العلمي والدراسات العليا بالمجتمع لتحقيق تفاعل الجامعة مع البيئة وتنميتها ومع المجالات الحياتية المختلفة وتطويرها، وبهذا تكون البحوث المنجزة متميزة بالعلمية والواقعية.

كذلك يفرض البحث العلمي الرصين ضرورة تطوير وتحديث ما يمت البحث بصلة من التقنيات اللازمة والتكنولوجيا المتعلقة بالمعلومات، الأمر الذي ينبغي معه توافر المختبرات والمعامل البحثية الحديثة وتوافر الأجهزة والأدوات الأكثر حداثة لأن صلة هذا بالبحث العلمي في غاية الدقة للحصول على أدق النتائج العلمية. كما تبدو لزاماً مواكبة آخر ما توصلت اليه تقنية المكتبات العلمية فوجود مكتبة علمية مركزية أو مكتبات رئيسية في كل كلية ومكتبة فرعية متخصصة في كل قسم علمي من أقسام كل كلية وسيلة بل هدفاً جديراً بالتنفيذ ووجود المكتبات بحالتها الراهنة لا تدل على جدوى فعلية اذا لم تحتو على أحدث المصادر والمراجع والدوريات العلمية وربط المكتبات بشبكة المعلومات والانترنت.. فالعالم من حولنا أصبح يتعامل مع المكتبات العلمية الرقمية حيث لم تعد المكتبات المعروفة لدينا صالحة للاستخدام.

كادر مؤهل

● هل تجدون في الكادر التدريسي وأدائه العلمي سبباً مهماً لنجاح أعمالكم كجهة معنية بالإشراف، خاصة وأن الجامعة حديثة العهد بالتأسيس؟!

– جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا تنعم ولله الحمد بكادر تدريسي على قدر عال من التأهيل العلمي والخبرة المكتسبة، ورغم حداثة عهدها بالتأسيس قياساً بجامعتي صنعاء وعدن، إلا أنها تضم بين كلياتها الكلية العريقة التي يعود تأسيسها الى منتصف الستينيات كلية التربية – بالمكلا والتي جرى انضمامها في يناير ١٩٩٩م الى جامعة حضرموت، ويعد هذا الانضمام مكسباً علمياً كبيراً، كان ومازال رافداً للجامعة بكادره التدريسي وبخبراته الادارية المتراكمة، وهذا ربما السبب من بين جملة الأسباب الأخرى التي أدت إلى نهوض الجامعة بدورها الأكاديمي الممتاز خلال الخمس السنوات الأخيرة.

إن المساهمات العلمية لكادر الجامعة التدريسي في مختلف العلوم خلال الفترة المنصرمة القصيرة من عمر الجامعة يدل على تطوير في الفكر والأداء وتمثيل نتاجاته العلمية الأفق الواعد في تعاظم المسيرة العلمية للجامعة بشقيها التعليمي والبحثي، وللإنصاف نود القول ان الثقل الأكاديمي لكليات الجامعة دون استثناء أوجد علامة فائقة لمسار علمي تميز بالتفوق.

تفصيل اللوائح

● ماذا بشأن جدوى القوانين واللوائح السارية الخاصة بالبحث العلمي والمعتمدة بالجامعات؟

– المسعى قائم لبلورة بعض اللوائح المعتمدة المتعلقة بالبحث العلمي وبالمشاركات العلمية بالمؤتمرات والندوات وورش العمل، ومنها اللوائح الخاصة بالتأليف والاصدارات العلمية المحكمة، وذلك بقصد تطويعها بما يتلائم ومستلزمات البحث العلمي الحديث، وبما يتناسب وتقنية النشاط البحثي ومتطلباته مع الأسس الصحيحة. ويأتي هذا ضمن محاولاتنا الجادة في تحديد كيفية دور الجامعة وطبيعة مساهماتها في دعم البحث العلمي والدراسات العليا بما يلزم، لهذا نجد من أولويات العمل متابعة تحديد ميزانية خاصة للبحث العلمي بآفاق تطوره حتى يتسنى للجهود المخولة بالنشاط البحثي في اطار رئاسة الجامعة وفي الكليات العمل بوتيرة مضاعفة، فالبحث العلمي لا يحقق أهدافه إلا اذا جرى في اطار واضح من سياسة للامكانيات ترسم له الطريق السوي الناجح وتنظم خطواته بثبات.

تجاوز الصعوبات

● نشاطكم الآتي في ضرورة تجاوز الصعوبات المعوقة لمسار عملكم، ولكن أين تكمن الاجراءات الجادة للوصول الى المعالجات؟

– شأن أي عمل جدير بالاهتمام، فالتأهيل في المجال العلمي يتطلب جهوداً منظمة وفترات زمنية للانجاز محددة، فالصعوبات والمعوقات وفي مجملها بالامكان تجاوزها اذا جرى التعامل معها ومواجهتها بمهمة مشتركة من قبل الجميع، وسوف تستمر آثر هذه الصعوبات بحكم تطور مسار النشاط البحثي، إلا أن هذا النشاط بفرض ديناميكية لأحدث التقنيات والبرامج العلمية كما ينبغي الاستفادة القصوى من المبتكرات الحديثة، لهذا ما ينبغي أن نفهمه ونغربل مسار عملنا على أساسه هو أن نعي جيداً صلة البحث العلمي بالمتغيرات العلمية وبما يجزى عالمياً بحثه من مشكلات التنمية والبيئة. وقد نجد أنفسنا على هامش العالم من حولنا إذا ظل البحث بناءً عن نتائج منافعه المرتبطة بالمجتمع. وهنا نذوه الى ماهو سائد لدى البعض الذين ركزوا اهتمامهم بالبحث العلمي في شكله المستهلك المكرر وربما المستل من أبحاث ومقالات أو أطاريح للدكتوراه أفسد الدهر محتوياتها ولم تعد صالحة نظرياً وتطبيقياً للاستخدام العلمي أو الأكاديمي وهم في شغل شاغل بها بهدف الحصول على الترقية العلمية للقب الأعلى أو لتهيئة هذا الأستاذ المعني لمنصب قادم اشترط هذا المنصب بحسب اللائحة حصوله على اللقب العلمي من خلال الأبحاث بعد اقرارها اقراراً شكلياً رومانسياً لا يخلو من المحاباة والتزويق وهذا الانهماك في الأبحاث الصفراء سوف يشغلها عن الأبحاث العلمية الرصينة الأصيلة ذات الصلة بحل المعضلات القائمة على تنوعها في عصر لم يعد فيه المجال ممكناً للمراوحة.

كذلك من الأهمية وضع استراتيجية للبحث العلمي في كل جامعة وقد نجد من الضرورة أن يتم التنسيق للتكامل في هذا على مستوى الجامعات اليمنية مجتمعة، وذلك عبر تفصيل دور الهيئات العليا للبحث العلمي بترشيد جاد ومخطط له من قبل وزارة التعليم العالي للبحث العلمي بغية تحقيق التوافق الصحيح بين خطط البحث العلمي من جهة وحاجة المجتمع اليمني ومؤسساته الانتاجية والخدماتية والبيئية من جهة أخرى، ولدفع الجهود البحثية نحو الرصانة وعلى أسس علمية حديثة وكل هذا ضمن مشروع متكامل وواضح الدوافع والغايات.

تطوير البحوث

● كيف ترتقي خطط تنفيذ المهام المناطة بتطوير البحث العلمي الى مستوى الطموح؟!

– حقيقة في القول بأن ما ننشده من الامكانات والاعداد انما كان ومازال قيد الجهود المبذولة المتواضعة، ولهذا تبعاته سلباً لأن وضع أي خطة عمل في مجال النشاط البحثي يكون في الغالب مشروطاً بمدى زمني مقترح ومحدد للانجاز باحتياجاته التامة خاصة الأبحاث التطبيقية، لذلك حتى نتطلع الى الأفضل فإننا بجامعة حضرموت نترقب دوراً جديداً تجاه المسئوليات والأعباء العلمية ونتوخى تقدماً من وراء هذا القصد.

ويجب أن يكون هذا الدور منطلق عن وعي كامل واقتدار في أن تظل الجامعة بعطائها العلمي المتدفق في المصاف العلمي اللائق بين الجامعات اليمنية والعربية والإسلامية، مراكز كما أشرت آنفاً الى أهمية غربلة بعض مواد قانون الجامعات اليمنية وبعض مواد اللوائح والخطط الموضوعة سلفاً – بقصد تصحيح كثير من محاورها وفك طلاسم بعض من موادها المتحجرة واستبدالها بما يتناسب ومقتضيات هذا العصر وبما يتلائم ومستلزمات البحث العلمي وفق معطياته التكنولوجية الحديثة وأهدافه الوطنية الجليلة، ونرى أن يكون تطوير اللوائح المنظمة للبحث العلمي نتاجاً فعلياً لمجمل أفكار وممارسات أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة، وان هكذا مسعى يجعلنا ننظر الى الكادر البحثي نظرة مختلفة من حيث قدراته العلمية الذاتية ومدى استعداده في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات ومع المنهج العلمي والأسس والشروط العلمية القيّمة، وان عليه فهم هذه الجوانب الأساسية في عمله، وان فهمه للبحث العلمي خارج هذا الاطار يعد ضرباً من النشاط المجرد أقرب الى الاعلام منه الى العلوم، لذلك فالمقصد يجب أن يقتصر على الانجاز النوعي للبحوث ضمن خطة وزمن محددين حتى لا تتكرر البحوث تكراراً ميكانيكياً، وان على الباحث أن يتفرد ببحثه العلمي بين زملائه الباحثين من أعضاء الهيئة التدريسية ويساهم بدور وبوعي في نطاق نشاطه البحثي أو في نطاق فرق العمل البحثية على تجاوز المعوقات متى وجدت وبذل الجهود والوقت لتوطيد صلة التفاعل العلمي والأكاديمي النافع حتى يغدو سمة من سمات العلاقات النافذة بالجامعة وخارجها.

توفير الضروري

● ماهي مقترحاتكم بشأن المأمول تنفيذه وتحقيقه في المستقبل المنظور وأنتم الجهة المشرفة المعنية بالبحث العلمي بالجامعة؟

– بداية وربما لا خيار لنا فيه هو أن نتجاوز الواقع المتاح من الامكانيات الى ماهو ضروري من الأولويات توافر التقنية الجديدة بدلاً من إقرار القديم على قدمه، لأن التعامل مع تكنولوجيا المعلومات العماد الأهم للبحث العلمي، ويعد من الأمور المهمة لوضع مبدأ التخصص العلمي في البحوث والدراسات موضع التنفيذ، كما لايمكن أن نتصور نجاحاً فاعلاً في غياب الدعم الكافي الذي يضمن الاستمرار المفيد، ومن الخطأ في مجال البحوث والدراسات الاعلان عن برنامة أو خطة عمل على طريقة «نفّذ ثم ناقش»، أو الاعلان عن التدشين وكفى على نحو يذكرنا بالمثل «محلك سر» لأنه حتى الموجود المتاح من المكتبات والمختبرات والأجهزة والأدوات العلمية بحاجة الى اعادة ترتيب بل تحتاج الى تغيير، برنامج تشجيع الباحثين ودعم استمرار انجاز الاصدارات العلمية المحكمة هو الآخر بحاجة الى رافد مادي ومعنوي في حين يجب الاهتمام بالدراسات العليا التي تمثل احدى السبل المهمة لتقدم البحث العلمي فيما لو جرى توجيهه الوجهة الصحيحة على وفق المعطيات والأصول العلمية والأكاديمية.

ومن هنا فإننا في ظل الجهود المبذولة الحالية وفي حدود ماهو في متناول اليد من الدعم المشكور نحاول البحث عن روافد أو حلول ناجحة لدفع مسار البحث العلمي نحو ضمان النتاج المثمر، في الوقت نفسه التي تحافظ فيه هذه الحلول الحقوق والفائدة العلمية على حد سواء وبوتيرة متنامية، لأن هذا يحقق بالنتيجة المنفعة المتبادلة بين الباحث الذي هو بحاجة الى الدعم والتشجيع وبين المجتمع بمؤسساته المختلفة وهي بحاجة الى حل معضلاتها القائمة من خلال نتائج واستخلاصات البحث العلمي المنجز، ومن هذا المنطلق نجد الحاجة أكثر إلحاحاً في وجود الصيغ التي من شأنها أن تربط بين البحث العلمي والمردود المادي للباحث، فالبحث العلمي يشكل أحدى السبل التي من شأنها أن تعمل على زيادة دخل الباحث وذلك من خلال ربط الجامعة بالمؤسسات الانتاجية والخدمية بحيث يتم تخصيص مبالغ مناسبة للبحوث بصيغة التعاقد التي تساعد على حل المشاكل التي تعاني منها تلك المؤسسات، ويندرج هذا ضمن ما عُرف عن تعدد مصادر التشجيع للبحث العلمي من تلك المنافذ المشروعة بصلتها وارتباطها بالنتائج العلمية للأبحاث التامة.

إستجابة مشكورة

● ماذا عن جهود رئاسة الجامعة لتطوير البحث العلمي..؟!

– أن استجابة رئاسة الجامعة في دعم البحث العلمي والدراسات العليا بكل لوازمه المادية والاعتبارية وحرص الكادر التدريسي ونخص منهم الباحثين على انجاز الأبحاث الرصينة مستفيدين من تأهيلهم العالي، ونعني هنا بالاشارة إلى الأبحاث التطبيقية تحديداً – وبالطبع لا نقلل من أهمية الأبحاث النظرية، فالبحوث العلمية وان اختلفت منهجاً ونتائج تتفق في كونها رقي في الفكر ووسيلة للابداع.

ان تلك الاستجابة وذلك الحرص يجعلانا بحق نقف على عتبة جديدة أكثر تفهماً ومسئولية وأكثر اشراقاً ونتاجاً تسهم في مواكبة التطور العلمي العالمي وتعطي استمراراً في الحقيقة لنشاط علمي سابق يحقق تطلعاته وقد كان فعله المقنن ونتاجاته الابداعية المحدودة أحسن الموجود.

أما عن المنظور القريب فالآمال صوب القادم من الأعمال معقودة بالمسار السديد وبالدعم الأكيد.